الفكر السياسي في كتاب الفخري في الآداب السلطانية لابن الطِّقْطقى "ت709هـ /1309م"

م.د.وسن حسين محيميد
قسم التاريخ / كلية التربية للبنات
جامعة بغداد

(خلاصة البحث)

جمع ابن الطِّقْطقى في كتابه الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، بين السياسة والأخلاق، إذ ضمَّ مجموعة من النصائح والقيم الأخلاقية التي تتعلق بالتدبير السياسي والتي تُقدم إلى الملوك والأمراء والولاة، داعياً إياهم أن يكون جُلَ إهتمامهم مُنصباً على الآداب السلطانية وسير الماضين وتجاربهم للإفادة من أنجازاتهم وتجنب الوقوع في الأخطاء ،مؤكداً على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الملك ورعيته التي يُحقق تطبيقها أُسساً رصينة لإدارة أمور البلاد.

المقدمة

لم نقف على حياة ابن الطِّقْطَقى في مصادرنا التاريخية المتوافرة والمعتمدة لدينا، مع ورود اسمه عند ابن الفوطي ، والمعلومات التي إعتمدنا عليها عن سيرته الشخصية لاتعدو أن تكون إشاراتٍ محدودة أمدنا بها كُلاً من عباس العزاوي وعمر رضا كحالة وخير الدين الزركلي، الذي أوضح أيضاً أنه :" لم يجد مصدراً يعول عليه في ترجمته أو ضبط نسبته"(1).

سيرته الشخصية

هو صفي الدين(2) أبو عبدالله(3) محمد(4) ابن النقيب تاج الدين(5) علي بن علي(6) بن رمضان(7) ابن طباطبا(8) الحسني (9) العلوي(10)، المعروف بابن الطِّقْطقى (11)، المولود سنة 660هـ/ 1261م في الموصل وفيها نشأ(12)، وقد تزوج

بفارسية من خراسان(13).

سيرته العلمية والعملية

عُرف ابن الطَّقْطقى بأنه عالم(14)،مؤرخ ، باحث ، ناقد (15). أما مؤلفاته فهي:-

أ- الأصيلي في أنساب الطالبيين ،المطبوع في قم، إيران –1418هـ (16).

ب- مُنية الفضلاء تُرجم الكتاب إلى اللغة الفارسية باسم (تجارب السلف) وطُبع في إيران. ولم يبق إلا الفارسي منه. قدم أبن الطَّقْطقى كتابه إلى خزانة كتب الصاحب الأعظم جلال الدين زنكي شاه ابن بدر الدين حسن بن أحمد الدامغاني ، تكلم فيه عن السيرة النبوية والخلفاء الراشدين وصولاً إلى أخر العهد العباسي (17).

ج- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، المطبوع ببيروت سنة 1386هـ/ 1966م (18).فبعد زيارة ابن الطَّقْطقى إلى مراغة(19) سنة 696هـ/ 1296م، وعودته إلى الموصل سنة 701هـ/ 1301م، ألف فيها كتابه إلى واليها فخر الدين عيسى بن إبراهيم(20) النصراني(21) وجعلهُ بأسمه فأشتهر الكتاب بأسم (تاريخ الفخري)(22).

وقد أعطى ابن الطَّقْطقى في مقدمة كتابه تصوراً كاملاً عن دوافع تأليفه، ومضامينه ومنهجهُ فيه وفائدته. إذ يقول:" وهذا كتاب تكلمت فيه على أحوال الدول وأمور الملك، وذكرت فيه ما آستظرفتهُ من أحوال الملوك الفضلاء، واستقريتهُ من سير الخلفاء والوزراء..."(23)." أما الكلام عن أصل الملك وحقيقتهُ، وإنقسامه إلى رياسات دينية ودنيوية من خلافة وسلطنة، وإمارة وولاية، وما كان من ذلك على وجه الشرع وما لم يكن ومذاهب أصحاب الآراء في الإمامة، فليس هذا الكتاب موضوعاً للبحث عنه، وإنما هو موضوع للسياسات والآداب التي يُنتفع بها في الحوادث الواقعة، والوقائع الحادثة، وفي سياسة الرعية وتحصين المملكة، وفي إصلاح الأخلاق والسيرة"(24)،مشيراً إلى أن الكتاب يتألف من فصلين الأول ضمَّ الأمور السلطانية والسياسات الملكية، وخواص الملك التي يتميز بها عن السوقة، التي يجب أن تكون موجودة أو معدومة فيه،

وما يجب له على رعيته وما يجب لهم عليه، مدعماً كلامه بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والحكايات المستظرفة والأشعار المستحسنة(25).

أما الفصل الثاني فيوضح فيه سير الدول دولةً دولة مستعرضاً مشاهير الدول إبتداءً من الخلفاء الأربعة أبو بكر، وعمر ، وعثمان ، وعلي – رضي الله عنهم – إلى آخر الدولة العباسية مُبيناً فيه حياتهم الاجتماعية ومشيراً إلى بداية كل دولة ونهايتها، مع الإشارة إلى محاسن ملوكها وأخبار سلاطينها ووزرائها وما حدث في أيامهم من وقائع مشهورة، وحوادث مآثورة وطرائف ماجرى لهم(26).

وفي بحثنا هذا نركز على الفصل الأول، الذي يظهرُ فيه الفكر السياسي عند ابن الطَّقْطقى جلياً.

إمتاز منهجه كما أفصح عنهُ بالقول:" والتزمت فيه أمرين، أحدهما ألا أميل فيه إلا مع الحق، ولا أنطق فيه إلا بالعدل... وثانيهما أن أُعبر عن المعاني بعباراتٍ واضحة تقرب من الإفهام لينتفع بها كل أحد،..."(27). لأنه يرى أن التركيز على إظهار الفصاحة والبلاغة تُخفي أغراض الكتاب وتقلل الفائدة منه. ويسوق مثلاً لذلك كتاب القانون في الطب لأبي علي الحسين ابن سينا:" فإنه حشاه بالعبارات الغامضة والتراكيب المستغلقة، فبطل غرضهُ من الانتفاع بكتابه، ولذلك ترى عامة الأطباء قد عدلوا عن كتابه إلى الملكي السهل العبارة، المفهْم الإشارة"(28).

يُعد كتاب نهج البلاغة مصدره الأول في تأليف كتابه وهذا ماذكره في مقدمته فأشار إلى أن الناس كانوا متوجهين صوب المقامات الحريرية والبديعية، فعدل الناس إلى نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام). فانه الكتاب الذي يتعلم منه الحكم والمواعظ، والخطب والتوحيد، والشجاعة والزهد وعلو الهمة(29).

أكد ابن الطَّقْطقى على أن كتابهُ على درجةٍ عاليةٍ من الأهمية إذ " يحتاج إليه من يسوس الجمهور، ويدبر الأمور، وإن أنصفه الناس أخذوا أولادهم بتحفظه وتدبر

معانيه بعد أن يتدبروه هم، فما الصغير باحوج إليه من الكبير، ولا الملك العام الطاعة بأحوج إليه من ملك مدينة، ولا ذوو الملك باحوج إليه من ذوي الأدب، فان من ينصب نفسه لمفاوضة الملوك ومجالستهم ومذاكرتهم، يحتاج إلى أكثر مما في هذا الكتاب ، فعلى أقل الأقسام لايسعهُ تركهُ"(30).

أما سيرته العملية ، ففي سنة 672هـ/1273م خَلَفَ ابن الطَ ّقْطقى أباهُ في نقابة العلويين بالحلة والنجف وكربلاء(31).

وفاته

توفي ابن الطَّقْطقى في سنة 709هـ/ 1309م ، وعلى الأرجح أنه توفي في الموصل(32).

الفكر السياسي في كتاب الفخري في الآداب السلطانية

أ- الشروط الواجب توافرها في الملك

1- "العقل: وهو أصلها وأفضلها وبه تساس الدول بها الملل"(33). يؤكد ابن الطَّقْطقى على أن العقل يُمثل أساس الصفات التي على الملك أن يتحلى بها، به تُدار الدولة بإختلاف مِللها. ويرى ابن قتيبة أن:" رأس العقل التمييز بين الكائن والممتنع"(34). في حين يُعرف ابن أبي الربيع:" العقل هو الحكم على حقيقة المطلوب بما هي لذلك"(35).

2- " العلم: وهو ثمرة العقل، وبه سَيَتبصرُ الملك فيما يأتيه ويَذرهُ ويأمنُ الزّلَلَ في قضاياه وأحكامه، وبه ينزيّن الملكُ في عيون العامّة والخاصّة ويصير به معدوداً في خواصّ الملوك"(36).

" وإعلم أنه ليس المراد بالعلم في الملوك هو تصور المسائل المشكلة، والتبحر في غوامض العلوم، والإغراق في طلبها...، وإنما المراد من العلوم في الملك، هو ألا يكون له

أنس بها إلا بحيث يمكنه أن يفاوض أربابها فيها، مفاوضة يندفع بها الحال الحاضر ولا ضرورة في ذلك إلى التدقيق"(37).

يتضح مما تقدم أن العلم هو تاج العقل وثمرته وفيه يتمكن الملك من أن يكون منصفاً فيما يرد إليه وان يتجنب الوقوع بالخطأ في أحكامه وأموره، وبالعلم ينال مكانة كبيرة عند العامة والخاصة من الناس فيكون مثلاً لهم. ويعلق ابن الطِّقْطقى على انه ليس المقصود بالعلم هو حل المشاكل المعقدة أو الغامضة والسعي ورائها ولكن المقصود هو أن تمكنه العلوم التي يطلع عليها من أن يكون قادراً على مناقشة ومناظرة أصحابها مناظرة تعود بالفائدة على مملكته ويعطي مثلاً لذلك:" كان مؤيد الدين محمد بن العلقمي وزير المستعصم وهو آخر وزراء الدولة العباسية يفاوض كل من يدخل عليه من العلماء مفاوضة عاقلٍ لبيب محصل. ولم يكن له بالعلوم ملكة، ولا كان مرتاضاً بها رياضة طائلة"(38).

ويُشير إلى أن الملوك لاتتساوى في إختيارها للعلوم التي تطلع عليها إذ يقول:" وتختلف علوم الملوك بإختلاف أرائهم. فأما ملوك الفرس: فكانت علومهم حِكماً ووصايا، وآداباً وتواريخ، وهندسة وما أشبه ذلك. وأما علوم ملوك الإسلام: فكانت علوم اللسان، كالنحو واللغة، والشعر والتواريخ. حتى أن اللحن كان عندهم من أفحش عيوب الملك، وكانت منزلة الإنسان تعلو عندهم بالحكاية الواحدة، وبالبيت الواحد من الشعر، بل باللفظة الواحدة من اللغة. وأما في الدولة المغولية: فرفضت تلك العلوم كلها، ونفقت فيها علوم آخر: وهي علم السياقة والحساب لضبط المملكة وحصر الدخل والخرج، والطب لحفظ الأبدان والأمزجة، والنجوم لاختيار الأوقات وما عدا ذلك من العلوم والآداب فكاسدُ عندهم"(39).

كما يرى إن أفضل مايمكن أن ينظر فيه الملوك ويطالعوه ماكان حاوياً للآداب السلطانية وسير التاريخ وما تحويه من الأخبار الظريفة وخلفته آثار الأول من عجائب،

لان تجارب السابقين تفيد الملوك في سياستها لتلافي أخطاء من سبق وللاطلاع على إنجازاتهم بما فيها سيئاتهم وحسناتهم وكيفية سياستهم لدولهم، لتعينهم على إدارة أمورهم بصورة منضبطة. فيقول:" وأصلح مانظر فيه الملوك ما اشتمل على الآداب السلطانية، والسير التاريخية المطوية على ظرائف الأخبار، وعجائب الآثار"(40).

ويتفق معه يحي بن عدَّي التكريتي إذ يقول:" فالناس مطبوعون على الأخلاق الرديئة، منقادون للشهوات الدنيئة، ولذلك وقع الافتقار إلى الشرائع والسنن والسياسات المحمودة، وعظم الانتفاع بالملوك الحسني السيرة، ليردعوا الظالم عن ظلمه، ويمنعوا الغاضب عن غضبه، ويعاقبوا الفاجر على فجوره، ويقمعوا الحائر، حتى يعود إلى الاعتدال في جميع أموره"(41). ويشير الماوردي إلى أهمية العلم بالنسبة للملك فيعدُّه " العلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام"(42). أما الطرطوشي فيرى أن الملك " أحوج خلق الله إلى معرفة العلم، وجمع الحكم، وشخص بلا علم كبلد بلا أهل، وأفضل مافي الملك خصوصاً وفي الناس عموماً محبة العلم والتحلي به ...، وإذا كان الملك خالياً من العلوم ركب هواه وأضر برعيته،..."(43). كما أشار ابن خلدون على أهمية العلم أيضاً(44).

3- "السياسة:وهي رأس مال الملك، وعليها التعويل في حقن الدماء، وحفظ الأحوال، ومنع الشرور، وقمع الدعار والمفسدين، والمنع من التظالم المؤدي إلى الفتنة والاضطراب"(45).

تعد السياسة من الصفات والخلال المهمة في الملك، وعليها تقوم المملكة وما يرتبط بها من حقن الدماء إذا ما أحسن الملك إستخدامها، وحفظ الرعية ومنع الفساد والمنكر، ورفع الظلم الذي يقود إلى الفتن والمشاكل التي تُسيء إلى الملك وتهدد أمنَ مملكته لذلك لابد له من حُسن السياسة أخذاً بوصفه مصلحته ومصلحة رعيته. ويقول أبن قتيبة:" لا سلطان إلا برجال ولا رجال إلا بمال ولامال إلا بعمارة ولاعمارة إلا بعدل

وحسن سياسة"(46).

4- " الخوف من الله تعالى: فأن الملك متى خاف الله أمنهُ عباد الله"(47)، " ويجب للملك أن يعرف نعمة الله عليه، بأن أصطفاه لهذه المرتبة العلية دون سائر الخلق، وبأن جعله يفزع منه كل أحد ولم يجعله يفزع من أحد، فلا يزال لها ذاكراً شاكراً. فأما الذكر: فلأمتثال قوله تعالى:" وَأَمَّا بِنِعمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّث"(48). وأما الشكر: فلطلب المزيد لقوله تعالى:" لَئِن شَكَرتُم لأزِيدَنَّكُم"(49). ويجب أن يكون بينه وبين ربه معاملة سرية لايعلم بها إلا الله، فتلك المعاملة تقي مصارع السوء"(50).

"ويجب أن يكون له دعوات يناجي بها ربه، وهي دعوات تليق بالملوك لاتصلح للعوام"(51). ومنها " اللهم أني أبرأ إليك من حولي وقوتي. والجأ إلى حولك وقوتك، أحمدك على أن أوجدتني من العدم، وفضلتني على كثير من الأمم، وجعلت في يدي زمام خلقك، واستخلفتني على أرضك. اللهم فخذ بيدي في المضايق، واكشف لي وجوه الحقائق ووفقني لما تُحب. وأعصمني من الزلل، ولاتسلب عني ستر إحسانك وقني مصارع السوء، وأكفني كيد الحساد وشماتة الأضداد، وألطف بي في سائر متصرفاتي، وأكفني من جميع جهاتي ياأرحم الراحمين"(52).

مما تقدم نرى أن ابن الطَّقْطقى يوصي الملك أن يضع نصب عينيه مخافة الله وطاعته وان يكون شاكراً وحامداً لأنعمهِ عليه وفي مقدمتها انه جعلهُ في رتبة أعلى من بقية خلقه وأعطاهُ الهيبة عليهم، ويؤكد على الملك أن يديم علاقته بربه بمناجاته ودعائه الذي لابد أن يتميز فيه على رعيته كونهُ السائس الذي لايقارن بهم. ويؤيد ابن أبي الربيع رأي ابن الطَّقْطقى بأن الملك :" ينبغي أن يُقسم نهارهُ أقساماً، فأوله لذكر الله تعالى وشكرهِ"(53).

5- قوة شخصية الملك التي تنعكس على من يصحبهُ " إنه إذا أعرض عن إنسان وجد ذلك الإنسان في نفسه ضعفاً وان لم ينله بمكروه، وإذا أقبل على إنسان وجد ذلك

الإنسان في نفسه قوة، وإن لم يصبه منه خير، بل مجرد الإعراض والإقبال يفعل ذلك. وليس أحد من الناس بهذه المنزلة غير السلطان"(54). وينفرد ابن الطِّقْطقى بذكر هذه الصفة. إلا إننا نرى أن قوة الشخصية تولد مع الإنسان ،إذا ماعلمنا أن البيئة تصقل شخصية الإنسان المستقبلية فهي أسيرة الظروف التي ينشأ فيها الفرد.

6- قوة الملك " إختلفوا في الملك القاهر العسوف والملك المقتصد الضعيف: ففضلوا القاهر العسوف واحتجوا بأن القوي العسوف يكف الأطماع عن رعيته ويحميهم من غيره بقوته. وله آنفه تعصمهم من شر غيره فتكون رعيته بمثابة من كفى شر جميع الناس وإبتلى بشر واحد. وأما المقتصد الضعيف: فيهمل رعيته فيتسلط عليهم كل أحد ويدوسهم كل حافر، فيكونون بمثابة من كفى شر واحد وابتلى بشر جميع الناس وبين الحالين بون بعيد"(55).

لابد أن تتوافر خصلة القوة بالملك ويرى بعض الناس أن الملك القاهر أفضل من المقتصد معللين ذلك أن الملك القاهر العسوف تكون رعيته بأمان من أي أذى قد يحل بها ، فهيمنته وقوته تمنع الأذى عنهم، أما الملك المقتصد الضعيف فلا يكون مهتماً برعيته وبذلك يصبحوا مطمعةٍ من قبل الناس جميعاً ففي الحالة الأولى أمن الرعية من الناس وتحملوا شر الملك وفي الحالة الثانية خاف الرعية من شر الناس وأمنوا شر الملك. في حين يرى ابن قتيبة:" خير السلطان من أشبه النسر حوله الجيف لا من أشبه الجيفة حولها النسور"(56). فهو يتفق بضرورة تحلي السلطان بالقوة.

7- التأثير في الرعية، وهي صفة لاتكون في غير الملك ذلك " انه إذا أحب شيئاً أحبهُ الناس، وإذا أبغض شيئاً أبغضهُ الناس، وإذا لهج بشيء لهج به الناس أما طبعاً أو تطبعاً، ليتقربوا بذلك إلى قلبه"(57). " لذلك قيل: الناس على دين ملوكهم"(58).

وهذا يشير إلى أن الناس أو الرعية ترى أن ملكها سيرضى عنها بموافقته في طباعه وأمزجته فهو الذي يأمر وهم الذين يُطيعون فمن الطبيعي أن لايخالفوا له أمراً وأن

يكونوا كما يكون هو لكسب رضاه والتقرب إليه. وأنفرد ابن الطَّقْطقى بذكر هذه الصفة، التي نرى فيها إستعباداً للرعية فهل وصل الحاكم إلى درجة العصمة والصلاح والكمال وتنزه عن كل عيب ليكون مثالاً يُحتذى به من الرعية إلى درجة أن يصهروا ذاتهم فيه، فقد غالى ابن الطَّقْطقى بهذا الرأي ربما ارضاءً منه إلى الوالي فخر الدين الذي ألف الكتاب له.

8- "مخالطة الأشراف ومباشرة أفاضل الرجال، مما يعلى الهمة ويفتق الذهن ويبسط اللسان"(59). ذلك أن مجالستهم مع ما تحققه من توقد الذهن وطلاقة اللسان، فهي تُكسب الملك من خبراتهم وعلمهم وحنكتهم في الحياة مما يوسع ذهنهُ ويضيف حكمة وإتزاناً لمنطقه.

وهذا مايراه ابن عبد ربه أيضاً فيقول:" ما أحوج ذا القدرة والملك إلى قرين يحجزه وحياء يكفه وعقل يعقله مع تجربة طويلة وعين حفيظة وأعراق تُسرى إليه وأخلاق تسهل الأمور عليه والى جليسٍ شفيق والى عين تبصر العواقب وقلب يخاف الغير"(60).

9- "العدل: وهو الذي تُستغزر به الأموال، وتُعمر به الأعمال، وتُستصلح به الرجال"(61). إذا ما كان الملك عادلاً فأن عدالته سوف تعم أرجاء مملكته وسيعود نفعها على زيادة موارد الدولة ومن ثَمَّ زيادة أموالها، وسيأمن الملك بعدله تقدم الأعمال وتطورها بإشاعة الأمان المتأتي من عدالته، وسيتمكن من كسب رعيته وضمان طاعة من يفكر في الخروج عليه أو معارضته كونه لايترك لهم بعدله سبباً يدعو للوقوف بوجهه. وأكد كلاً من ابن عبد ربه(62) والماوردي(63) والطرطوشي(64) وابن خلدون(65) على ضرورة تحلي الملك بالعدالة.

10- "الهيبة: وبها يحفظ نظام المملكة، ويحرس من أطماع الرعية"(66). فكلما كان الملك ذا نفوذٍ وهيبة كلما زاد ذلك من حفظ أركان مملكته، ويكون نفوذه وهيبته درعاً له من أطماع رعيته ومن يتطلع إلى مملكته.

وتتمثل هيبة الملك عند ابن قتيبة بـ :" ملك تخافه الرعية خيرُ للرعية من ملكٍ يخافها"(67). في حين يقول ابن عبد ربه للملك :" تواضعك في شرفك أكبرُ من شرفك"(68).

11- " أن يكون عالي الهمة رحيب الصدر، محباً للرياسة معداً لها أسبابها، طامح البصر إليها معملاً فكره في توسيع مملكته وعلو درجته، غير مخلد إلى التنعم ولاجانح إلى الترف، ولا منهمك في اللذات"(69). " قال بعض حكماء الفرس: هم الناس صغار، وهم الملوك كبار. وآلباب الملوك

مشغولة بكل شيء عظيم، وآلباب السوقة مشغولة بأيسر الأشياء. وليعلم الملك أن الرياسة عروس مهورها الأنفس"(70). في الوقت الذي يقرن فيه ابن الطِّقْطقى علو الهمة برحابة الصدر وحب الرياسة التي على الملك التحلي بها، جاعلاً الإقبال على الترف واللذات من أهم الأسباب التي تعوق الملك عن التقدم والنجاح في سياسته لان ماينا ط به من واجبات هو أعظم مما يقع على عاتق أي فردٍ آخر، فعلى الملك الاطلا ع على رغبات الجميع وإستمالة نفوس رعيته وكسب ودهم وإخلاصهم وهذا بطبيعة الحال ليس بالأمر المستهان.

من جانب آخر يأخذ علو الهمة عند يحي بن عدَّي عدة جوانب منها:" عظم الهمة هو إستصغار مادون النهاية من معالي الأمور، وطلب المراتب السامية، وإستحقار مايجود به الإنسان عند العطية، والأستخفاف بأوساط الأمور وطلب الغايات، والتهاون بما يملكه، وبذل ما يمكنه لمن يسأله من غير إمتنان ولا إعتداد به. وهذا الخلق من أخلاق الملوك خاصة، وقد يحسن بالرؤساء والعظماء، ومن تسمو نفسه إلى مراتبهم"(71). و" إذا طلب الملك الكمال، فأول ما يجب أن يعتاده عظم الهمة، فأن عظيم الهمة تصغر في عينيه كل رذيلة، وتحسن له كل فضيلة"(72).

" وإذا عظمت همة الملك سلم من الإعجاب بملكه، ورأى نفسه وهمته أعظم قدراً من أن يستكثر ذلك الملك"(73).

12- " الحزم: هو الأصل الذي يُبنى عليه في تحصين المملكة"(74)."قالوا: أحزم الملوك من ملك جده هزله، وقهر رأيه هواه، وعبّر عن ضميره فعلهُ، ولم يخْتدعْه رضاه عن حظّه ولا غضبه عن كَيْده"(75). " وقالوا: أحزم الملوك من تقدّم بإحكام الأمر قبل نزول حاجته، وتدارك المهمّ الخطر قبل وقوعه"(76).

مع تأكيد ابن الطِّقْطقى على ضرورة أن يتحلى الملك بالحزم، يُصنف ابن قتيبة الملوك إلى ثلاثة أصناف فيقول:" الملك ثلاثة ملكُ دَين وملك حزم وملك هوى،... وأما ملك الحزم فأنه تقوم به الأمور ولا يسلم من الطعن والسّخط ولن يضره طعن الضعيف مع حزم القوى ..."(77). ويفهم من ذلك أن ليس بالضرورة أن يكون الملك حازماً فقد يكون ميله للدين أو هوى النفس فيبتعد بذلك عن الحزم. مع تأكيد ابن عبد ربه على حزم الملك فيرى أن :" مايؤخذ به الملك من الحزم والعزم أحزم الملوك من قهر جدهُ هزله وغلب رأيه هواه وأعرب عن ضميره فعله ولم يخدعه رضاه عن سخطه ولا غضبهُ عن كيده"(78).

13- " الكرم: وهو الأصل في إستمالة القلوب، وتحصيل النصائح من العالم، وإستخدام الإشراف"(79). من وجه نظر ابن الطَّقْطقى الذي ينفرد بذكر هذه السمة التي على الملك التحلي بها ، أنه بالكرم أو العطاء يستميل الملك نفوس العلماء للحصول على نصحهم، وبه يستجلب الأشراف إليه، وهنا يركز ابن ألطَّقْطقى على أن الكرم يكون موجهاً بصورة خاصة للعلماء والأشراف وذلك لحاجة الملك لهم حسبما يرى، في حين لم يُشر غيره من المؤرخين إلى ذلك وربما لإن الملك مع مايتمتع به من صفات كحُسن السياسة والتدبير والهيبة والحزم تملي على رعيته وبضمنهم العلماء والأشراف طاعته والتقرب إليه، وإذا سلمنا برأي ابن ألطَّقْطقى من أن الملك عليه إكرام العلماء والأشراف بغية تقريبهم فهذا يعني أن الملك قد اشترى نصحهم واستمالهم بالعطاء وأن مايقدموه له مقرون بقدر عطاءه.

14- "الوفاء بالعهد: قال تعالى سلطانه:" وَأوفُوا بِالعَهدِ إنَّ العَهدَ كَانَ مَسُؤلاَ"(80)، وهو الأصل في تسكين القلوب وطمأنينة النفوس. ووثوق الرعية بالملك إذا طلب الأمان منه خائف، أو أراد المعاهدة منه معاهد"(81).

يبدأ ابن الطَّقْطقى كلامه بآية كريمة تُثبت صحة رأيه وما يدعو الملك إليه، مشيراً إلى أهمية الوفاء بالعهد وأثره في الملك، الذي هو مثلُ لرعيته فلابد أن ينال ثقتهم وأن يطمئن نفوسهم من صدقه معهم ووفائه لعهوده التي يبرمها لهم، فعليه أن يؤمن من إستجار به وأن لايرد معاهداً أراد معاهدته بل لابد منه أن يكون وفياً بما يمنح من عهدٍ وأمان، ومقابل ذلك سوف يضمن أحتذاء رعيته به كونه يحظى بإحترامهم وثقتهم.

ويقال:" الناس على دين الملك إلا القليل فليكن للبّر والمروّة عنده نفاقٌ فسيكسد بذلك الفجور والدناءة في آفاق الأرض"(82).

15- "العفو عن الذنوب، وحُسن الصفح عن الهفوات: وهذه أكبر خصال الخير وبها تُستمال القلوب، وتصلح النيات(83)، فما جاء في التنزيل من الحث على ذلك قوله

تعالى شأنه:" وَلَيعُفواْ وَلَيصفَحُوا ألاَ تُحِبُّونَ أن يَغفِرِ اللهُ لَكُم"(84).

مما لاشك فيه أن العفو عن الذنوب من أهم الصفات التي تسمو بالإنسان ، فكيف بالملك الذي يسوس الرعية ، كما أن العفو هو دعوة إلهية لجميع الناس. وإن ابن الطَّقْطقى يتفق مع الطرطوشي على أهمية العفو عن الذنوب عند الملك(85).

16- الابتعاد عن الحقد ،" منهم من يرى أن الحقد خصلة محمودة في الملك"(86). غير أن ابن الطَّقْطقى لايقتنع بهذا الرأي إذ يقول:" والملك متى كان حقوداً فسدت نيته لرعيته فمقتهم، وقلل الالتفات إليهم والشفقة عليهم ومتى أحسوا بذلك تغيرت نياتهم له، وفسدت بواطنهم"(87). " تعلم أن الحقد من آخر الأشياء للملك، وأن أوفق الأشياء له الصفح والعفو، والغفران والتناسي"(88).

على الرغم من أن ابن الطَّقْطقى لايَعُدّ الحقد خصلة محمودة إلا انه أوردها ضمن شروط أو صفات الملك المحمودة كوجهة نظر بعض الآراء، وقد علل سبب كونها لديه صفة ذميمة، وذكرها أيضاً ضمن الصفات الذميمة بالملك. ويشاطره الرأي ابن أبي الربيع:" ولا يحقد لان حضرتهُ تحل عن المجازاة"(89).

17- " يجب على الملك الفاضل إمعان النظر في أمر الأسرار، وصونها وتحصينها وحراستها من الإفشاء والذياع، وهذا باب يحتاج إلى التأني التام فكم من مملكة خُربت وكم من نفس تلفت بسبب ظهور سر واحد، وحفظ السر وكتمانه من أفضل ما اعتنى به الإنسان، فما جاء في ذلك في الحديث " من كتم سرهُ ملك أمره". وقال علي (عليه السلام):" الرأي تحصين السر"(90). " فإن إحتاج الملك إلى إظهار سره لجماعة، فأصلح، ماله أن يفضي به إلى كل واحد منهم على سبيل الانفراد، ويوصيه بالكتمان ويوهمه أن ما أفض إلى غيره به فذلك أجدر لان ينكتم السر"(91).

حفظ الأسرار من الصفات المهمة التي لايختلف على ضرورتها للملك أحد، لما لعاقبة افشائها من خطر على المملكة ، لذا لابد للملك أن يكون يقضاً لذلك. والجاحظ يرى

أن الملك عليه أن يحفظ سره عن أقرب الناس لديه فيقول :" من حق الملك أن يكتم أسرارهُ عن الأب والأم والأخ والزوجة والصديق. فان الملك يحتمل كل منقوص ومأنوف ، ولا يحتمل ثلاثة: صفة أحدهم أن يطعن في ملكه؛ وصفة الآخر أن يُذيع أسراره؛ وصفة الآخر أن يخونه في حُرمه"(92). أما ابن عبد ربه فنظرته لحفظ السر عامة تتجاوز حدود الملك لتصل إلى كل إنسان قائلاً:" صدرك أوسعُ لسرك، وقالوا: لاتفش سرك إلى أمة"(93). ويربط يحي بن عدَّي السر بالأخلاق ويجعل حفظ السر هنا منوطاً بمن يصحب الملك فيقول:" ومنها إفشاء السر، وهذا الخلق مركب من الخرق والخيانة، فانه ليس بوقور من لم يضبط لسانه، ولم يتسع صدره لحفظ ما يستسّر به. والسر إحدى الودائع، وإفشاؤه نقيصة على صاحبه، فالمفشي للسر خائن. وهذا الخلق قبيح جداً، وخاصة بمن يصحب السلاطين ويداخلهم"(94).

18– " السعايات والنمائم: وهي من الأمور التي يجب تدقيق الفكر فيها، بالتثبت التام والتأني في تأملها فكم من نمام أو ساعٍ قد شفى غيظه بإيقاع مسكين بين يدي ملك قاهر،في تهمة وهو برئ منها. ثم إشتبه الأمر على الحاكم فأهلك الرجل البرئ بغير ذنب، ثم لما علم بصورة الحال ندم حتى لاينفع الندم، فعم الضرر بذلك الساعي، والمسعى إليه، لأنهما أهلكا دينهما بما فعلاه. والمسعى به لتعجله العقوبة،فعم الضرر الثلاثة، ومما جاء في ذلك في التنزيل:"يَاأَيُّهَا الذَّينَ أمَنُوا إن جَاءَكُم فَاسِقُ بِنَبَإٍ فَتَبَينُوا أن تُصِيبُوا قَوماً بِجَهَالةٍ فتُصبِحُواعلى مَافَعَلتُم نَادِمِينَ"(95). ومما جاء في الحديث:" من كان يؤمن بالله واليوم الأخر فلا يرفعن إلينا عورة أخيه المسلم"(96). على الملك أن يكون طويل البال في مايرد إليه من أخبار تحمل السعايات والنمائم وعليه أن لايجزم أمراً قبل التثبت والتحقق منهُ كي لايظلم أحداً بغير ذنب وهذا ما أكد عليه اللهُ ورسوله. وفي ذلك يقول الصابئ:" من نم إليك، نم عليك، ومن سعى عندك، سعى بك"(97).

لم يُشر المؤرخون صراحة إلى أثر الملك في التحقق والتمحيص في كل مايرده من أخبار

السعاة ، ربما لان ذلك من الأمور البديهية التي على الملك أخذها بعين التبصر والإعتبار لأن إصغائه لهم معناه إنتشارالظلم ونقمة الرعية على الملك ومن ثَمَّ فساد وإنهيار الملك.

19- إختيار الرسل " من الأمور المهمة للملك، حُسن نظره في إرسال الرسل، فبالرسول يستدل على حال المرسل"(98). "ويجب أن تكون في الرسول خصال منها العقل ليميز به الأمر المستقيم من المعوج. والأمانة والعفاف، لئلا يخون مرسله، فكم من رسول برقت له بارقة طمع من جهة من أرسل إليه، فحفظ جانبه وترك جانب مرسله"(99). " أن تكون قوة الإختيارعندهُ سليمة لم تعترضها آفة، فيختار الرجال إختياراً فاضلاً"(100).

يربط ابن الطَّقْطقى شخصية الرسول بشخصية المرسل أي الملك ، لذا ينبغي للملك أن يكون بارعاً في إختيار رسله متحرياً فيهم الصفات التي تؤهلهم لذلك، لأنهم يعكسون هيئته أمام الجهة المرسلين إليها. ولعل إنفراد ابن الطَّقْطقى بذكر هذه الصفة التي على الملك الإنتباه إليها لايعني إغفال المؤرخين عن لأهميتها ، بل ربما لأنهم يعدوها من ضروريات السياسة وأمراً مُسلماً على الملك مراعاته فلا حاجة للتأكيد عليها ،والشواهد التأريخية عن ذلك لاتُحصى ولاتُعد.

ب - الصفات التي لاتليق بالملك

1- " وينبغي للملك ألا يستبد برأيه وأن يشاور في الملمات خواصَّ الناس وعقلاءهم ومن يتفرس فيه الذكاء والعقل وجودة الرأي وصحّة التمييز ومعرفة الأمور، ولا ينبغي أن تمنعهُ عزةُ الملك من إيناس المستشار به وبسطه وإستمالة قلبه، حتى يمخضهُ النصيحة، فإن أحداً لاينصحُ بالقسر، ولا يعطي نصيحته إلا بالرغبة"(101). ويؤكد ابن الطَّقْطقى أن المشورة تعد دعوة إلهية ومبادئ إسلامية تمثل تطبيقها بشخص الرسول(صلى الله عليه وسلم) ، فيستشهد بقولة تعالى:"وَشَاوِرهُم في الأمرِ"(102)،مشيراً إلى أن الرسول كان يشاور أصحابه دائماً(103).

ومع ابن الطَّقْطقى في إبتعاد الملك عن الاستبداد برأيه يتفق مع ابن قتيبة(104)، أما يحيى بن عدَّي فيرى أن إبتعاد الملك عن الإستبداد برأيه يتمثل بطلبه

المشورة التي يقرنها بالنصيحة التي يطلبها من المقربين منه ممن يجد فيهم الفطنة والرأي الحصيف فيقول:" ينبغي للملك إذا أحب أن يتنزه من العيوب ويتطّهر من دنسها أن يتقدم إلى خواصه وثقاته، ومن كان يسكن إلى عقله وفطنته، من خدمه وحاشيته، فيأمرهم أن يتفقدوا عيوبه ونقائصه ويطلعوه عليها ويُعلموه بها. وينبغي له أن يتلقى من يُهدي إليه شيئاً من عيوبه بالبشر والقبول، ويظهر له الفرح والسرور، بما أطلعهُ عليه بل المستحسن منه أن يجيز الذي يوقفه على عيوبه أكثر مما يجيز المادح على المدح والثناء الجميل..."(105)

2- " ليس للملك أن يغضب ، لان القدرة من وراء حاجته"(106). فالملك حسب رأي ابن ألطَّقْطقى لابد أن يتسم بالحلم والتعقل فيكون مراعياً لمتطلبات رعيته الذين هم بحاجة إليه.

أما الجاحظ فيعتقد أن الغضب صفة تلازم أخلاق الملوك تحتمها عدة ظروف فيقول :" ومن أخلاق الملك سرعة الغضب، وليس في أخلاقه سرعة الرضا ، فأما سرعة الغضب، فإنما تأتي الملك من جهة دوام الطاعة وذلك لأنه لايدور في سمعه مايكره في طول عمره. فإذا الفت النفس هذا العز الدائم، صار أحد صفاتها. فمتى قرع حسَّ النفس مالا تعرفه في خُلقها، نفرت منه نفوراً سريعاً، فظهر الغضب، أنفةً وحمية. وأما رضا الملك فبطئ جداً. لأنه شيء تُمانعه النفس أن يفعله، وتدفعهُ عن نفسها. إذ كان في ذلك جنسُ من أجناس الاستخذاء، وخُلقٌ من أخلاق العامة"(107). في حين يرى ابن قتيبة أن الغضب مضرة للملك مؤيداً رأيه بحديثٍ عن النبي (صلى الله عليه وسلم):" إن الغضب جمرةٌ توقد في جوف ابن آدم، ألم تروا إلى حُمرة عينيه وإنتفاخ أوداجه"(108)، ويدعو الملك إلى أن يستعيض بالحلم بدلاً من الغضب" وما أضيف شيءُ إلى شيءٍ أزين من حلم إلى علمٍ ومن عفوٍ إلى مقدرةٍ"(109). والغضب عند يحيى بن عدَّي يرتبط بالسفه وهو خُلقٌ مستقبح من كل الناس ولاسيما الملك فيرى أن :" السفه،وهو ضد

الحلم، وهو سرعة الغضب، والطيش من يسير الأمور والمبادرة في البطش، والإيقاع بالمؤذي، والسرف في العقوبة، وإظهار الجزع من أدنى ضرر،والسب الفاحش وهذا الخلق مستقبح من كل أحد،إلا أنه بالملوك والرؤساء أقبح منه"(110).

3- " ليس له أن يكون حقوداً، لإن قدرهُ قد عظم عن المجازاة لأحد على إساءة صدرت منه"(111).

أشار ابن الطَّقْطقى في إنتقاده إلى من يعتقد أن الحقد خصلة محمودة في الملك،مستنكراً ذلك كما أوضحنا فيما تقدم ضمن الشروط الواجب توافرها بالملك، وهنا يُزيد التأكيد أكثر على أن يبتعد الملك عن الحقد.

4- " ليس له أن يحلف إذا حَدثَ، لان الذي يحمل الإنسان على اليمين في حديثه ثلاثة أمور: أما مهانة يجدها في نفسه واحتاج إلى أن يصدقهُ الناس، وأما عى وحصر وعجز عن الكلام فيريد أن يجعل اليمين تتمة لكلامه أو حشوا فيه، وأما أن يكون قد عرف أنه مشهور عند الناس بالكذب، فهو يجعل نفسه بمنزلة من لايصدق ولا يقبل قوله إلا باليمين وحينئذ كلما إزداد إيماناً، إزداد الناس له تكذيباً. والملك بمعزل عن هذه الدنايا كلها، وقدره أكبر من ذلك"(112).يُبرر ابن الطَّقْطقى إضطرار الإنسان إلى أداء اليمين في كلامه،ومع ذلك يرى أن الملك بمعزل عن الحاجة إلى مثل هذه المبررات، بل هو غير مضطر أصلاً إلى الحلفان لان منزلته تجعله يترفع عن ذلك فليس لأحد سلطة عليه بعد الله.

وكذلك يعطي ابن أبي الربيع منزلة رفيعة للملك إذ لايمكن فيها أن يكرهه أحد على اللجوء إلى الحلف:" ولا يحلف لأنه لايقدر أحد على إستكراهه"(113).

5- " الحدة: فإنها ربما أصدرت عنه فعلاً يندم عليه حين لاينفع الندم"(114).في الوقت الذي يربط فيه ابن الطَّقْطقى حدة الملك بالندم بعد فوات آوانه، يؤكد ابن قتيبة على عواقب الحدة للملك فيقول:" ولا ينبغي أن يكون حديداً فأنه إذا كان حديداً مع

القدرة هلكت الرعية..."(115).

6- " لايليق بالملك الفاضل أن يكون إفتخاره بزخارف الملك، مما حوته يده، وإشتملت عليه خزائنه من نفائس الذخائر، وطرائف المقتنيات فأن تلك ترهات لا حقائق لها، ولا معرج لفاضل عليها. وكذلك لاينبغي له أن يكون فخره بالآباء والأجداد، وإنما ينبغي أن يكون فخره بالفضائل التي حصلها والأخلاق التي كملها، والآداب التي استفادها، والأدوات التي استجادها"(116). يُميز ابن الطَّقْطقى هنا بين نوعين من التفاخر، تفاخرُ مذموم ومحمود يتمثل الأول بميل الملك إلى التباهي بما تضمه خزائنه من كنوز، والى ذكر نسبه وسيرة آبائه وأجداده، أما التفاخر المحمود للملك فينبغي أن يقترن بالفضائل والأخلاق وما قدمه من صلاحٍ وعملٍ عاد بفائدة ورخاءٍ على مملكته. ويقوم محل التفاخر عند ابن قتيبة التواضع ويورد في ذلك :" أفضل الرجال من تواضع عن رفعةٍ، وزهد عن قُدرةٍ، وأنصف عن قوةٍ"(117).

7- " وليس له أن يبخل لأنه أقل الناس عذراً في خوف الفقر"(118) من البديهي أن يتجرد الملك عن هذه الخصلة، لأن زمام الأمور وريع البلاد بيده فليس له أن يخشى الفقر والعوز، فحاجة الرعية له دوماً وليس له أن يغلق بابه دونهم.

ويرى ابن قتيبة أن بخل الملك سيحجب عنه النصُح الذي هو بأمس الحاجة إليه فيقول:" ولا ينبغي أن يكون بخيلاً فانه إذا كان بخيلاً لم يُناصحهُ أحد ولا تصلح الولاية إلا بالمناصحة..."(119)، ويؤكد يحيى بن عدَّي على ضرورة إبتعاد الملك عن البخل لخطورة ذلك على ملكه ، ولان هذه الخصلة مكروهةً في الرعية فما بالك بالملك، مشيراً إلى أن السخاء يُعد فضيلة من الواجب على الملوك إتباعها مع الرعية فيقول:" والسخاء في سائر الناس فضيلة مستحسنة، وأما في الملوك، فأمر واجب لأن البخل يؤدي إلى الضرر العظيم في ملكهم، والسخاء والبذل يرتهن به قلوب الرعية والجند والأعوان، فيعظم الانتفاع به"(120)،" ... فإن البخل يشينهم، ولاسيما الملوك والعظماء، فإن

البخل يبغض منهم أكثر ممّا يبغض من الرعية، ويقدح في ملكهم، لأنه يقطع الأطماع منهم ويبغضهم إلى رعيتهم"(121). وتتمثل وجهة نظر الطرطوشي ببخل الملك بأنه كمن يجمع المال لغيره إذ يقول:" إعلم أن تقتيرك على نفسك توفير لخزانة غيرك، فكم من جامعٍ لبعل حليلته"(122). ويستشهد بقول الإمام علي (عليه السلام) في ذلك:"ما جمعت من المال فوق قوتك فإنما أنت فيه خازنُ لغيرك"(123).

8- " الضجر والسأم والملل، فذلك من أضر الأمور وأفسدها لحاله"(124). لابد للملك أن يتسم بسعة البال وأن يكون التأني إليه أقربُ من السأم والضجر فهو مع هذه الخصال لن يتمكن من إدارة أمور مملكته على وجه صحيح. لذا يدعو الطرطوشي الملك لان يكون صبوراً إذ يرى أن :" الصبر زمامُ سائر الخصال، وزعيم الغنم والظفر، وملاكُ كلِ فضيلة، وبه ينال كل خير ومكرمة... فمن إمارات حسن التوفيق وعلامات السعادة الصبرُ في الملمات، والرفق عند النوازل"(125).

9- " ومما يكره للملوك:المبالغة في الميل إلى النساء، والانهماك في محبتهن. فأما مشاورتهن في الأمور فمجلبة للعجز، ومدعاة للفساد، ومنبهة على ضعف الرأي اللهم إلا أن تكون مشاورتهن يراد بها مخالفتهن، كما قال: – عليه السلام – "شاوروهن وخالفوهن"(126) وفي هذا الحديث سؤال وجواب أن قال قائل:" إذا كان المراد مخالفتهن في أرائهن فأي فائدة في الأمر بمشاورتهن وقد كان يكفي في هذا أن يقال خالفوهن فيما يشرن به؟ فالجواب من وجهين: أحدهما أن الأمر الأول للإباحة، والأمر الثاني للوجوب يعني إذا شاورتموهن فخالفوهن، والأخر: أن الصواب لايزال في خلاف أرائهن، فإذا أشكل عليكم الصواب فشاورهن، فإذا ملن إلى شيء فاعلموا أن الصواب في خلافه، وفي هذا تظهر فائدة الأمر بمشاورتهن يعني يستدل على الصواب"(127).

مما لاشك فيه أن ميل الملك إلى معاشرة النساء يصرفه عن الإنشغال بمصالح رعيته فلابد له من الإنتباه لذلك، كذلك يشير ابن الطِّقْطقى إلى أن ترك التشاغل عن

النساء من قوة النفس ويعيب على عضد الدولة(367-372هـ/977- 982م) قتله محبوبته التي شغلته عن أمور دولته فترةً فتخلص منها ويقول:" أنا أستدل بهذا الفعل على ضعف نفس عضد الدولة لاعلى قوتها، فإنه لو لم يحسّ من نفسه بالإنفعال العظيم لحُبّها لما توصل إلى عدمها،ولو تركها حيةً ثم أعرض عنها لكان ذلك هو الدليل على قوة نفسه"(128) ، أما مشاورة الملك للنساء إذا ما أشكل الصواب عليه ثم مخالفتهن ، ربما تعليل ذلك لما يُعرف عنهن من عدم الإتفاق على رأيٍ صائب ، ولكن هذا لايمنع من الأخذ بمشورة النساء حسب مايعتقد ابن الطِّقْطقى،فقد كان الرسول محمد(صلى الله عليه وسلم) يستشير زوجاته، ثم كم من آمرأة قد حكمت شعوباً في التأريخ. أما يحيى بن عدَّي فيدعو الملك الراغب بالوصول إلى الكمال أن يبتعد عن مختلف اللذات فيقول أنه :" ينبغي لمن يطلب التمام أن يعلم أن لاسبيل له إلى بلوغ غرضه، مادامت اللذة عنده مستحسنة، والشهوة مستحبة... إلا أن الملوك وإن كانوا أقدر على اللذات، وأكثر أعتياداً لها، فهم أعظم هماً وأعز نفوساً. والمحصل منهم إذا سمت نفسهُ إلى التمام الإنساني، وإشتاقت إلى الرئاسة الحقيقية، علم أن الملك أحق بأن يكون أتم أهل زمانه، وأفضل من أعوانه ورعيته، فيهون عليه مفارقة الشهوات الرديئة، وهجر اللذات الدنيئة"(129).

10- " ومما يكره للملك الإنهماك في اللذات وسماع الأغاني"(130). مع مايقع على عاتق الملك من مهام تتمثل بحفظ دولته ومراعة شؤون رعيته، فلا يليق به إضاعة وقته بالإقبال على الملذات والنزوات ومجالس الغناء التي تبعده عن الله أولاً ثم عن أداء الأمانة التي كلف بها، وكم من ملوك كان الانهماك بالملذات سبباً في انهيار ملكهم وضياع دولتهم والتاريخ مليء بالشواهد،وذلك مايؤكده الطرطوشي أيضاً بقوله:" إصلاح الملك نفسه وتنزهه عن سفاسف الأخلاق وبعده عن مواضع الريب، وترفيعه نفسه عن إستصحاب البطالة والمجون واللعب واللهو والإعلان بالفسوق"(131).

11- " ومما لايليق بالملك الكامل الإفاضة في مجلسه في وصف الطعام والنساء، لئلا يشارك بذلك العامة، لان العامة قد قنعوا من عيشهم باليسير وإقتصروا عليه وتركوا الأمور الكبار، فإذا أرادوا أن يفيضوا في حديث، لم يكن لهم إلا وصف أنواع الأطعمة، ووصف أصناف النساء"(132). ينشد ابن الطَّقْطقى الكمال في الملك لذا لابد له أن يتنزه عن مالا يليق المبالغة في الحديث عنه بمجلسه من ملذات يحددها ابن الطَّقْطقى بالطعام والنساء، لان مسؤوليات الملك أكبر وأعظم ووقته آجل من الخوض في مثل هذه الموضوعات التي تستلذ العامة بها. وينفرد ابن الطَّقْطقى بذكر هذه الخصلة، التي ربما لم يوردها غيره كونها من الأمور المفترض بالملك الأخذ بها ومراعاتها.

12- " ومما يكره للملك: مخالطة الأنذال والسوقة والجّهال، فإن سماع ألفاظهم السّاقطة ومعانيهم المرذولة وعباراتهم الدنّية، مما يحطّ الهّمة ويضعُ المنزلة ويُصدئ القلب ويزري بالملك"(133). بطبيعة الحال لايمكن للملك أن يخالط من يتصفون بالصفات الرذيلة فأي شيء سيجنيه منهم،فهم حسبما يصفهم ابن أبي الربيع:" ليس للتأديب فيهم نفع، فهم كالسباع المؤذية طبعاً"(134). ويخاطب يحيى بن عدَّي الملك ويدعوه إلى إختيار جلسائه وفي ذلك يقول:" ... إن كان ملكاً أو رئيساً، فينبغي أن يجعل جلساءه ومنادميه، وحاشيته والمطيفين به، كل من كان معروفاً بالسرو والسداد، موصوفاً بالأدب والوقار، مخصصاً بالعلم والحمكة، متحققاً بالفهم والفطنة. ويقرب مجالس أهل العلم ويبسطهم، ويكثر مجالستهم والأنس بهم، ويجعل تفّرجه وتفكهه مذاكرتهم في العلم وفنونه، وسياسة الملك ورسومه، وأخبار الحكماء وأخلاقهم، وسير الملوك الأخيار وعاداتهم"(135).

ج- واجبات الرعية تجاه الملك

1- " الطاعة: وهي الأصل الذي ينتظم به صلاح أمور الجمهور، ويتمكن به الملك من الإنصاف للضعيف من القوي، والقسمة بالحق، ومما جاء في التنزيل من الحث على ذلك – وهي الآية المشهورة في هذا المعنى قوله تعالى:" يَأيُّهَا الذَّينَ أمَنُوا أطِيعُوا الله

وَأَطِيعُوا الرَّسُول وَأُوْلِي الأمرِ مِنكُم"(136).

ويعرض ابن الطَّقْطقى نماذج من الدول مبيناً طاعتها لملوكها من ذلك " ولم ينقل في تاريخ ولا تضمنت سيرة من السير، أن دولة رزقت من طاعة جندها ورعاياها، مما رزقته هذه الدولة القاهرة المغولية..."(137)، " وأما الدولة الكسروية فإنها على عظمها وفخامتها لم تبلغ ذلك..."(138)، " وأما الدول الإسلامية: فلا نسبة لها إلى هذه الدولة حتى تُذكر معها. فأما خلافة الأربعة الأول: وهم أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان(رضي الله عنهم). وعلي ابن أبي طالب (عليه السلام) فإنها كانت أشبه بالرتب الدينية من الرتب الدنيوية في جميع الأشياء"(139).

" أما خلافة بني أمية: فكانت قد عظمت وتفخم أمرها، وعرضت مملكتها ولكن طاعتهم لم تكن كطاعة هؤلاء، كان بنو أمية في الشام، وكان بنو هاشم بالمدينة لايلتفتون إليهم، وإذا دخل الرجل الهاشمي على الخليفة من بني أمية أسمعهُ غليظ الكلام. وقال له كل قول صعب"(140).

"وأما الدولة العباسية: فلم تبلغ طاعة النفس لها ما بلغت هذه الدولة، مع أن مدتها طالت حتى تجاوزت خمسمائة سنة، ومملكتها عرضت حتى أن بعضهم جبى معظم الدنيا"(141).

نرى ابن الطَّقْطقى قد بالغ في إمتداح المغول، ويجد في دولتهم المثال المحتذى للطاعة والولاء، وهذا ماينتقده المؤرخ عباس العزاوي بشدة وعنه يقول:"وكل ما يقال فيه انه صفحة طعن في المسلمين من جهة، ومدح وإطراء لدولة المغول ومثل هذه تعتبر حقيقة لو كان ذم النظام وبين وجوه نقصه، ونقاط خلله. كتبه للإرضاء لينال جائزة الممدوح فهو أشبه بمن كتب أقوالاً زوقها وأخباراً لفقها، والأثر صفحة تبين نفسية صاحبه"(142).

ويرى الماوردي أن على الرعية طاعة الملك(143)، وتأخذ الطاعة عند الطرطوشي أربعة

أوجه إذ يقول:" والطاعة زينة الملك، وطاعة الملك على أربعة أوجه، على الرغبة ، والرهبة، والمحبة، والديانة"(144).

2- " ومن الحقوق الواجبة للملك على الرعية التعظيم والتفخيم لشأنه في الباطن والظاهر وتعويد النفس ذلك ورياضتها به بحيث تصيرُ ملكة مستقّرة، وتربية الأولاد على ذلك وتأديبهم به، ليتربى هذا المعنى معهم"(145). يجعل ابن الطَّقْطقى تعظيم الملك وتفخيمه واجباً على الرعية مراعاته وغرسه في نفوس أبنائهم ليُصبح جزءاً من حياتهم.أما ابن عبد ربه فيبالغ بتعظيم الملك بقوله:" إذا زادك الملكُ إكراماً فزده إعظاماً، وإذا جعلك عبداً فأجعلهُ رباً"(146).

3- " ومن الحقوق الواجبة للملك على رعيته النصيحة: فما جاء في الحديث صلوات الله وسلامه على من نُسب إليه قوله(صلى الله عليه وسلم):" الدين النصيحة " قيل: لمن يارسول الله؟ قال:" لله ولرسوله ولجماعة المسلمين"(147). لعل أبن الطَّقْطقى هنا يتكلم عن ملك ذو صفاتٍ مثالية تجعله يسمح لعامة الرعية بتقديم النُصح له ، فجرت عادة الملوك على أخذ أو سماع النُصح من المقربين منهم وهذا مايقول عنه ابن عبد ربه :" صحبة السلطان بالصحة والنصيحة"(148)،أما الطرطوشي فيجعل تقديم النُصيحة للملك إن احتاج لها ويقول:" علم الملك وكأنك تتعلمُ منه، وأشر عليه وكأنك تستشيرهُ"(149).

4- " ترك إغتياب الملك في ظهر الغيب. قال صلى الله عليه وسلم:" لاتسبوا الولاة، فأنهم إن أحسنوا كان لهم الأجر وعليكم الشكر، وإن أساؤا فعليهم الوزر وعليكم الصبر، وإنما هم نقمة ينتقم الله بها ممن يشاء، فلا تستعجلوا نقمة الله بالحمية والغضب، وإستقبلوها بالاستكانة والتضرع"(150). لعل ابن الطَّقْطقى يرى إن التجاسر والطعن بالملك بظهر الغيب لن يجدي نفعاً ولن يغير شيئاً، لذا الأجدر حسبما يعتقد أن يكون استقبالهم لإساءة الملك بالصبر والتضرع لله وفي ذلك يستشهد بقول الرسول(صلى الله

عليه وسلم) ليثبت صحة كلامه.

ويؤيده ابن قتيبة الرأي فيقول:" إذا كان الإمام عادلاً فله الأجر وعليك الشكر، وإذا كان جائراً فعليه الوزر وعليك الصبر"(151).

د- واجبات الملك تجاه الرعية

1- " حماية البيضة، وسد الثغور، وتحصين الأطراف، وأمن السوابل، وقمع الدّعار. فهذه حقوق تلزم السلطان تجري مجرى الفروض الواجبة"(152). إلى جانب هذه الواجبات التي يعدها ابن الطَّقْطقى من الفروض الواجبة يضيف الماوردي لها واجبات أخرى على الملك القيام بها منها " حفظ الدين على أصوله المستقرة، وإقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى، وأن يباشر الملك بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال"(153).

2- " الرفق بهم، والصّبر على صادرات هفواتهم، قال صلوات الله عليه وسلامه:" ماكان الرفق في شيءٍ إلا زانهُ ولا كان الخرق في شيءٍ إلا شانهُ"(154). وكان ابن الطَّقْطقى يستشهد بالأحاديث النبوية التي تثبت صحة ما يدعو الملك إليه،وكذلك قيل:" من أعطى حظهُ من الرفق فقد أعطى حظهُ من الخير كُله"(155).

3- " ردع قويهم عن ضعيفهم، وإنصاف ذليلهم من عزيزهم، وإقامة الحدود فيهم، وإقرار حقوقهم مقارها، وإغاثة ملهوفهم، وإجابة مستصرخهم، والتسوية في حكمه بين الأبعد منهم والأقرب والأذل والأعز"(156). يقع على الملك إنصاف المظلوم وأخذ الحق لهُ ممن ظلمه وإحقاق الحق بين رعيته منطلقاً من أن الجميع في شرع الله سواء، ومع رأي ابن الطَّقْطقى هذا يتفق ابن أبي الربيع الذي يؤكد على حقوق الرعية على الملك بقوله:" وأن يجلس لهم في كل وقت لشكوى أو وصف حال، أو مسألة حاجة"(157).

4- " الإطلاع على غوامض أحوال المملكة ودقائق أمور الرعية، ومجازاة المحسن على إحسانه والمسيء على إساءته"(158). " مجازياً على الإحسان بمثله، وعلى الإساءة بمثلها، لتكون رعيته دائماً راجين لبَّره خائفين من سطوته "(159). لايوجد ملك

لايعتمد على العيون والطلائع وتقصي أخبار مملكته ،وربما كون هذا الأمر واجباً على الملوك بطبيعة الحال لذا لم يؤكد المؤرخون عليه،وقد إنفرد ابن الطِّقْطقى بالتأكيد عليه ليكون نصب عين الملك دوماً ولا يتهاون فيه.

5- " إكرام فضلاء رعيته وأختصاصهم بالبر"(160). لعل ابن الطِّقْطقى يهدف هنا إلى أثر الملك في كسب رعيته بإكرامه وتقريبه لأفاضلهم وخصهم بعطفه وبره وكرمه. في حين يضيف أبن ابي الربيع إلى إكرامهم وبرهم رفع منزلتهم وتكليفهم للمهمات ويجعل ذلك حقاً لهم على الملك فيقول:" وحقهم الإكرام والبر والتقديم ورفع المنزلة باختيارهم للمهمات"(161).

6- " إصطناع العوارف إلى أشراف رعيته، فبذلك تميل أعناقهم إليه، ويدخلون بذلك في زمرة خدمه وحاشيته"(162). يجعل ابن الطِّقْطقى تقديم الملك لأشراف رعيته ومحاباتهم دافعاً لكسب ولائهم بل يصبحون ضمن خدمه وحاشيته مطيعين منقادين لايخالفون له أمراً وهذا يرتبطُ بالواجب المذكور مُسبقاً،وقد أنفرد ابن الطِّقْطقى بالتأكيد عليه دون غيره من المؤرخين،ربما لأنهُ أمرُ متعارف عليه في سياسة الملوك.

7- " لكل صنف من الرعية صنف من السياسة. فالأفاضل يساسون بمكارم الأخلاق والإرشاد اللطيف، والأوساط يساسون بالرغبة الممزوجة بالرهبة، والعوام يساسون بالرهبة، وإلزامهم الجدد المستقيم، وقسرهم على الحق الصريح"(163). يرى ابن الطِّقْطقى أن على الملك التمييز في التعامل بين رعيته وطالما أنهم يُصنفون إلى فئات منها العليا والوسطى والسفلى، فكل فئة لابد أن يكون لها سياسة خاصة تتلاءم مع طبيعة تلك الفئة ومستوى ثقافتها، فحسب رأيه أن الأفاضل يعاملون بمكارم الأخلاق أي بكل إحترام وتقدير وهم طبعاً من علية القوم،أما الوسطاء فيساسون بترغيبهم مع شيءٍ من التخويف والرهبة، وعامة الناس يساسون بالرهبة لأنهم يمثلون الأغلبية ولان منهم من قد يُعارض الملك فلابد من إشعارهم بالخوف والشدة. غير أن سؤالاً يطرح نفسهُ إن تعامل

الملك مع رعيته بتصنيفهم فئات وتمييز بعضها عن بعض أليس فيه إزدواجية في سلوك الملك تُبعده عن العدالة والمساواة وهو ماتتطلع إليه رعيته،كما أن هذا التمييز سيخلق جواً من البغضاء والحقد بين فئات المجتمع، وينفرد ابن الطَّقْطقى بذكر هذه السمة التي يدعو الملك إلى التحلي بها ويجعلها واجباً عليه القيام به.

8- " لاينبغي للملك أن يتهدد من يكفي في تأديبه الإعراض والتقطيب، وكذلك لاينبغي أن يحبس من يكفي في تأديبه التهديد، كما أنهُ لاينبغي أن يضرب من يكفي في تأديبه الحبس، ولا أن يقتل بالسيف من يكفي في تأديبه ضرب العصا"(164). في الوقت الذي يطلب فيه ابن الطَّقْطقى من الملك أن يعامل رعيته حسب أصنافهم يدعوه هنا إلى التأني في أختيار نوع العقوبة التي يستحقها المسيء والتي تردعه عن ما أرتكب من ذنب، فقد يكون العقاب معنوياً ويكون كافياً على زجر المخطئ، وقد يكفي في تأديب أحدهم التهديد دون الحبس، أو الحبس دون الضرب،وربما يكون الضرب بالعصا بدل القتل رادعاً للمسيء، وهذا ماينفرد بذكره ابن الطَّقْطقى.

9- " ويجب على الملك أن ينظر في أمر القتل وإزهاق النفس فيعلم أنه الحادث الذي لاحياة للحيوان بعده في الدنيا، وأنه لو إجتهد أهل الأرض كلهم على إعادته إلى الحياة لم يقدروا على ذلك"(165)، " وبحسب هذا الحال، يجب أن يكون تثبته في إزهاق النفس وهدم الصورة وتأنيه وترويه، حتى تقوم الأدلة على وجوب القتل، فإذا وجب استعملهُ على الوضع المعهود، من غير تأنق فيه وتنوع غريب،وتمثيل بالمقتول"(166)،" ومن فوائد التأني والتثبت في القتل الأمن من الندم حين لايجدي الندم"(167). ويعطي مثلاً عن ذلك" كان أفاضل الملوك والخلفاء يستعملون هذه الخصلة كثيراً، فلا يسرعون إلى قتل رجل معروف مشهور، خوفاً أن يحتاجوا إليه بعد ذلك، فيتعذر عليهم،بل كانوا يحبسونه في غوامض دورهم، ويقدمون له كل مايحتاج إليه من أطعمة شهية وفواكه وثلج وأشربةً وفرشٍ وثير، ويحملون إليه كتباً يلهو بها، ويقطعون خبره عن الناس حتى يثبت في

نفوس أهله وأصحابه إنه قد هلك، ثم يستصفى أمواله وأموال أصحابه ،ويستخرج ذخائره وودائعه، ويصير في عداد الموتى. فلا يزال كذلك، حتى تدعوهم الحاجة إليه، فيخرجوه مكرماً وقد تأدب وتهذب"(168). مما لاشك فيه أن مايدعو إليه ابن الطَّقْطقى الملك هو أمر تقره جميع الشرائع السماوية إذ ليس من السهل على الإنسان أيَ كان إزهاق النفس التي حرم الله إلا بالحق، دون تطاول على خلقةِ الله في التمثيل بجسد المقتول أوالتفنن في أساليب القتل التي لايقرها الله ، لذا لابد من التثبت والتأني والتحقق قبل إصدار الأمر بإنهاء حياة إنسان.

10- " إن بعض الملوك ربما كان مُعجباً بنفسه، محباً لان ينتشر عنه حديث صرامة وشهامة. وسياسة قاهرة – فيستهين بالقتل ويسهل أمره ويبادر إليه. وغرضهُ إثبات الهيبة وإقامة السياسة من غير التفات إلى مافي طيّ ذلك من إزهاق النفّس، التي حُرمّت إلا بالحقّ. وهذا من أخطر الأمور على الملك والصوابُ ألا يّزال في نفسه كارهاً للقتل، صادفاً عنه مهما أمكن، حتى تدعو إليه ضرورة ليس فيها حيلة، فحينئذٍ يُقدْمُ عليه بنفسٍ قويّةٍ وجَنانٍ ثابت، فان قتل واحدٍ أصلح من تركه حتى يحتاج إلى قتل خمسةً، وقتل خمسة خيرُ من تركهم حتى يدبّ فسادهُم حتى تبلغ الحاجة إلى قتل مائة، ومن أجل ذلك قال الله تعالى:"وَلَكُم في الَقِصَاصِ حَيَاةٌ"(169) وقيل: القتل أنفى للقتل"(170). في الوقت الذي يطلب فيه ابن الطَّقْطقى من الملك التثبت والتمهل في إصدار القرار بالقتل ،يؤكد هنا على خطورة الإسراف بالقتل خاصة للملك الذي يسعى التفاخر بإبراز الشدة والقوة فيكون القتل لديه أمراً يسيراً جداً،ويحذر ابن الطَّقْطقى الملك من مغبة ذلك إذ لابد له أن يكون القتل أبغض شيء لديه،ولا يلجأ إليه إلا إذا دعت الضرورة القصوى إلى ذلك.

11- " أما أصناف العقوبات فيجب على الملك الكامل أن يُنعم النظر فيها أيضاً فكم من عقوبة قد أتت على مهجة المعاقب، من غير أن يراد إزهاق نفسه. وأصعب مافيها

التعذيب بالنار،وهي عقوبة غير مباركة، لان العقوبة بالنار مختصة بالله – عزوجل – فلا يجوز للعبد أن يشاركهُ فيها"(171). يوضح ابن الطَّقْطقى نوع العقوبة التي لايجوز للملك إصدارها لتعارضها مع إرادة الله، فهنا يسوق هذا المثل وهو عقوبة الإحراق بالنار لينتبه الملك ويتفكر بما تفرد الله به عن عباده . ويعود ابن الطَّقْطقى ليستدرك كلامه أعلاه بأن من الأفضل للملك أن لايحبب إلى نفسه القتل إلا إذا دعت ضرورة ماسة لذلك يترتب عليها إحقاق حقٍ وإنصاف، وليس لإغراض شخصية أو إرضاء نزوات،ويجعل ابن الطَّقْطقى القتل أمراً صعباً على الملك الإقدام عليه،ربما لان أغلب الملوك يتصورون أن البطش والعقاب وسيلة لحفظ مكانتها وهيبتها وفي ذلك يقول:" لكن الأصل الكلي فيه أن يكون الملك في نفسه كارهاً لذلك غير متحل به، لايبادر إليه ولا يقدم عليه، إلا إذا دعت إليه ضرورة ماسة لايقض فيها حق نفسه،ولا يشفى بها غيظ صدره. وهذا مقام صعب لايرتقي إليه أحد، إلا من أخذ التوفيق بيده"(172).

12– " الدنيا دول، فما كان فيها لك أتاك على ضعفك، وما كان فيها عليك لم تدفعه بقوتك، والشر مخوف ولا يخافه إلا العاقل والخير مرجو يطلبه كل أحد، وطالما تأتي الخير من ناحية الشر،وتأتي الشر من جهة الخير(173) وهذا مأخوذ من قوله تعالى:" وَعَسىَ أنَ تَكْرهوا شْيئاً وهو خَيْرٌ لكُمْ وعَسَى أن تحبّوا شيئاً وهُو شَرٌّ لَكُمْ واللهُ يعلَمُ وأنتْمُ لاتْعلمونَ"(174). توجيه ودعوة للملك يُطلقها ابن الطَّقْطقى من أن كل شيء يمضي بقضاء الله وقدرته لابمشيئة الإنسان وهوى نفسه،وخير شاهد لكلامه هو قول الله عزوجل بالآية الكريمة،وهو أمر من الضروري جداً أن يجعله الملك نُصبَ عينيه،فالذي نَصبهُ ملكاً هو الله ومن يتنزع الملك منه هو الله.

أنواع السياسات

ينطوي الفكر السياسي عند ابن الطَّقْطقى على خمسة أنواعٍ من السياسات هي:

"سياسة المنزل، والقرية، والمدينة، والجيش، والملك.فمن حسُنت سياسته في منزله،

حسُنت سياسته في قريته، ومن حسُنت سياسته في قريته، حسُنت سياسته في مدينته، ومن حسُنت سياسته في مدينته حسُنت سياسته للجيش، ومن حسُنت سياسته للجيش، حسُنت سياسته للملك. وأنا لاأرى هذا لازماً: فكم من عامي حسن السّياسة لمنزله،ليس له قوة سياسة الأمور الكبار. وكم من ملك حسن السياسة لمملكته ليس يُحسن سياسة منزله، والمملكة تُحرس بالسيف وتُدبّر بالقلم. واختلفوا في السيف والقلم أيهما أفضل وأولى بالتقديم: فقومٌ يَرَوْن أن يكون القلم غالباً للسّيف، واحتجوا على مذهبهم لان السيف يحفظ القلم، فهو يجري معه مجرى الحارس والخادم، وقوم يرون أن يكون السيف هو الغالب،واحتجوا بان القلم يخدم السيف لأنه يحصل لأصحاب السيوف أرزاقهم فهو كالخادم له. وقوم قالوا: هما سواء ولاغنى لإحدهما عن الأخر ، قالوا: المملكة تُخضْب بالسّخاء وتعمرُ بالعدل وتثبت بالعقل وتحُرس بالشجاعة وتُساس بالرياسة، وقالوا: الشجاعة لصاحب الدولة"(175).

يقسم ابن الطَّقْطقى السياسات إلى خمسة أنواع يبدأها بسياسة المنزل البيئة الأولى للإنسان،ثم يتعبها بالقرية والمدينة والجيش والملك، ويُدرج الرأي القائل أن الشخص كلما تمكن من إدارة كل سياسة من هذه السياسات بصورةٍ حسنة كلما تقدم في إدارة بقية السياسات، وهذا الرأي يعارضه ابن الطَّقْطقى ولا يعدهُ شرطاً لازماً لصلاح السياسة فقد يسوس الشخص منزله وفي الوقت ذاته لا يستطيع سياسة الأمور التي تتجاوز حدود منزله، وقد يحدث العكس فقد يكون الملك بارعاً في سياسة مملكته لكنهُ عاجز عن سياسة منزلهِ،وهذا يتبع عدة أمور لم يوضحها لنا ابن الطَّقْطقى ،وما نفهمه هنا هو أن الملك قد يتمتع بشخصية ذات عدة وجوه فقد يكون صارماً مع الرعية لكنه ليناً لدرجة الضعف مع عائلته وهذا ماتحتمه طبيعة الظروف التي يحياها ثم مايكمن في أعماق نفسه من رواسب بيئية تترك أثراً عظيماً في صقل شخصيته المستقبلية التي تنعكس لاحقاً على من يفترض أن يكون مسؤولاً عنهم أمام الله وأمام الناس. كما

يؤكد ابن الطَّقْطقى أن سند المملكة وحصنها يكمن في أمرين يكملان بعضهما ولاعِوضَ لأحدهما عن الآخر وهما السيف والقلم والأول يمثل حصن المملكة وحفظها والثاني تدبيرها ، وكلامه هو الصواب.

هوامش

1- الأعلام، ط15،ج6، دار العلم للملايين، بيروت – 2002، هامش(1)، ص.284

2- ابن الفوطي، تلخيص مجمع الآداب، ج 1. نقلاً عن العزواي، عباس، التعريف بالمؤرخين في عهد المغول والتركمان، ج1، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد – 1957، ص135. لم أجد الجزء الأول من تلخيص مجمع الآداب ولعله لازال مخطوطاً وما وجدته فقط هو ج4،ج5، لذا اعتمدنا نقل المعلومة من عباس العزاوي.

3- العزاوي، التعريف بالمؤرخين، ج 1، ص131. في حين يذكر الزركلي أنه أبو جعفر. ينظر: الأعلام، ج 6، ص.283

4- ابن الفوطي، تلخيص مجمع الآداب، ج 1، نقلاً عن العزاوي، التعريف بالمؤرخين، ج 1، ص136؛ كحالة،عمر رضا، معجم المؤلفين، ط 1، ج3، مؤسسة الرسالة، بيروت - 1993، ص539؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص.283

5- العزاوي، التعريف بالمؤرخين، ج1، ص.131

6- أبن ألفوطي، تلخيص مجمع الآداب، ج 1. نقلاً عن العزاوي، التعريف بالمؤرخين، ج 1، ص136. في حين يُذكر أنه علي بن محمد يُنظر: كحالة، معجم المؤلفين، ج3، ص539؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص283.

7- العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين إحتلالين، ج1، مطبعة بغداد –1935، ص.277

8- العزاوي،التعريف بالمؤرخين، ج 1، ص131؛ كحالة، معجم المؤلفين، ج 3، ص539؛ الزركلي، الأعلام،ج6، ص.283

9- العزاوي، التعريف بالمؤرخين، ج1، ص131.

10- كحالة، معجم المؤلفين، ج3، ص539؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص.283

11- ابن الفوطي، تلخيص مجمع الآداب، ج 1. نقلاً عن العزاوي، التعريف بالمؤرخين، ج 1، ص131؛ كحالة، معجم المؤلفين، ج3، ص539؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص.283

12- الزركلي، الأعلام، ج6، ص.283

13- م،ن، ص.283

14- ابن الفوطي، تلخيص مجمع الآداب،ج1. نقلاً عن العزاوي، التعريف بالمؤرخين، ج1، ص.135

15- الزركلي، الأعلام، ج6، ص.283

16- ويبرت، رينهارت، التراث العربي الإسلامي المحقق(1960-2000م)، ترجمة: عبدالله عبد الرحيم السوداني، بغداد –2010، ص.78

17- العزاوي، التعريف بالمؤرخين، ج1، ص132-133.

18- ويبرت، التراث العربي الإسلامي، ص 78. وقد أشار عباس العزاوي أن الكتاب قد طُبع في أوربا قبل أن يُطبع في مصر.ينظر: التعريف بالمؤرخين، ج 1،ص133. وهذا يشير إلى أن الكتاب بعدة طبعات، وقد أعتمدنا في بحثنا هذا على طبعة دار صادر، بيروت – لا.ت.

19- مراغة: بالفتح والغين المعجمة، بلدة مشهورة عظيمة أعظم وأشهر بلاد أذربيجان طولها ثلاث وسبعون درجة وثلث عرضها سبع وثلاثون درجة وثلث. الحموي، ياقوت بن عبدالله، معجم البلدان، ج 5، دار الفكر، بيروت- لا.ت، ص.93

20- كحالة، معجم المؤلفين، ج3، ص539؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص284. ذكر عباس العزاوي نقلاً عن ابن الفوطي في تلخيص مجمع الآداب، ج 1، إن حاكم الموصل هو أبو محمد إبراهيم بن عيسى بن هبة الله النصراني الموصلي.ينظر: التعريف بالمؤرخين،ج 1، ص135. ثم نقد كلام ابن الفوطي مشيراً إلى أن اسم حاكم الموصل هو فخر الدين عيسى بن إبراهيم.ينظر: التعريف بالمؤرخين، ج 1، ص136. والصواب ماذكره ابن الطَّقطقى في مقدمة كتابه الفخري من انه ألفه إلى حاكم الموصل فخر الدين عيسى. ينظر: محمد بن علي ، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، بيروت- لا.ت،ص 8. وهو مايؤيد رأي عباس العزاوي.

21- العزاوي، التعريف بالمؤرخين، ج1، ص135.

22- م.ن، ص.134

23- الفخري،ص17.

24- م.ن، ص.17

25- م،ن، ص.13

26- م،ن، ص13.

27- م،ن، ص14.

28- م،ن، ص.14

29- م،ن، ص.14

30- م،ن، ص.14

31- كحالة، معجم المؤلفين، ج3، ص539؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص283.

32- الزركلي، الأعلام، ج6، ص.284

33- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.17

34- أبو محمد عبدالله بن مسلم، عيون الأخبار، ج1، القاهرة – 1925، ص.281

35- أحمد بن محمد، سلوك المالك في تدبير الممالك، تحقيق: ناجي التكريتي، ط2، بيروت – 1980، ص.114

36- ابن الطِّقْطقى، الفخري، ص17-18.

37- م.ن، ص.18

38- م.ن، ص.18

39- م.ن، ص.19

40- م.ن، ص7.

41- يحي بن عدَّي وتهذيب الأخلاق، تحقيق: جاد حاتم، دار المشرق، بيروت – 1985، ص.48

42- أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بغداد – 1989، ص.16

43- أبو بكر محمد بن محمد، سراج الملوك، ط1، مصر – 1935، ص83، ص.117

44- عبد الرحمن بن محمد، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج1، بيروت – 1981، ص.152

45- ابن الطِّقْطقى، الفخري، ص24.

46- عيون الأخبار، ج1، ص.9

47- ابن الطِّقْطقى، الفخري، ص.19

48- سورة الضحى، الآية:.11

49- سورة إبراهيم، الآية: .7

50- ابن الطِّقْطقى، الفخري، ص.35

51- م.ن، ص.35

52- م.ن، ص.36

53- سلوك المالك، ص.177

54- ابن الطِّقْطقى، الفخري، ص.27

55- م.ن، ص.66

56- عيون الأخبار، ج1، ص.3

57- ابن الطِّقْطقى، الفخري، ص.26

58- م.ن، ص.26

59- م.ن، ص.37

60- أبو عمر أحمد بن محمد، العقد الفريد، ط1، ج1، مصر – 1913، ص.23

61- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص17.
62- العقد الفريد، ج1، ص.5
63- الأحكام السلطانية، ص.16
64- سراج الملوك، ص.95
65- العبر، ج1، ص.152
66- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص23.
67- عيون الأخبار، ج1، ص.3
68- العقد الفريد، ج1، ص.20
69- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.38
70- م.ن، ص.38
71- تهذيب الأخلاق، ص.59
72- م.ن، ص.86
73- م.ن، ص.86
74- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.58
75- م.ن، ص.58
76- م.ن، ص.59
77- عيون الأخبار، ج1، ص.2
78- العقد الفريد، ج1، ص.24
79- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.19
80- سورة الإسراء، الآية: .34
81- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.24
82- ابن قتيبة، عيون الأخبار، ج1، ص.2
83- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.20
84- سورة النور، الآية: .22
85- سراج الملوك، ص138- .140
86- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.21
87- م.ن، ص.21
88- م.ن، ص.22
89- سلوك المالك، ص.183

90- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص60. وقد ورد في نهج البلاغة قول الإمام علي(عليه السلام) عن حفظ السر:" صدر العاقل صندوق سره...". ينظر: ابن أبي طالب، أبو الحسن علي، نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب(عليه السلام)، تقديم: السيد الشريف الرضي، ط1، مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر، قم –2000، ص551. أما الحديث الذي يورده أبن الطَّقْطقى عن الرسول(صلى الله عليه وسلم) فلم أجد له تخريجاً في كتب الأحاديث.

91- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.60

92- أبو عثمان عمرو بن بحر، التاج في أخلاق الملوك، تحقيق: أحمد زكي باشا، 1914، ص.92

93- العقد الفريد، ج2، ص.66

94- تهذيب الأخلاق، ص.62

95- سورة الحجرات، الآية: .6

96- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص 63- 64. لم أجد تخريجاً لحديث الرسول(صلى الله عليه وسلم) في كتب الأحاديث.

97- أبو الحسن هلال بن المحسن، رسوم دار الخلافة، تحقيق: ميخائيل عواد، بغداد- 1964، ص46.

98- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص68.

99- م.ن، ص.68

100- م.ن، ص.39

101- م.ن، ص.25

102- سورة آل عمران، الآية: .159

103- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.25

104- عيون الأخبار، ج1، ص27- .34

105- تهذيب الأخلاق، ص.86

106- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.27

107- التاج، ص.89

108- عيون الأخبار، ج1، ص282. لم أجد تخريج لحديث الرسول(صلى الله عليه وسلم) في كتب الاحاديث.

109- م.ن، ص.282

110- تهذيب الأخلاق، ص60.

111- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص27.

112- م.ن، ص.27

113- سلوك المالك، ص.183

114- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.27
115- عيون الأخبار، ج1، ص.13
116- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.49
117- عيون الأخبار، ج1، ص.267
118- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص27.
119- عيون الأخبار، ج1، ص.13
120- تهذيب الأخلاق، ص.58
121- م.ن، ص.63
122- سراج الملوك، ص.169
123- م.ن، ص.169
124- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.27
125- سراج الملوك، ص178- .179
126- يُنظر: السرخسي،محمد بن أبي سهل، المبسوط،ج14،دار المعرفة، بيروت– 1406، ص.44
127- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.40
128- م.ن، ص.41
129- تهذيب الأخلاق، ص.79
130- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص45.
131- سراج الملوك، ص.216
132- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.57
133- م.ن ، ص.36
134- سلوك المالك، ص.186
135- تهذيب الأخلاق، ص77–78.
136- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص28. وعن الآية الكريمة ينظر: سورة النساء، الآية:59.
137- م.ن، ص.28
138- م.ن، ص.28
139- م.ن، ص28- .29
140- م.ن، ص.29
141- م.ن، ص.30
142- التعريف بالمؤرخين، ج1، ص.133

143- الأحكام السلطانية، ص.32

144- سراج الملوك، ص.109

145- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.27

146- العقد الفريد، ج2، ص.9

147- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص33. وعن تخريج الحديث يُنظر: القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، ط2، ج8، دار الشعب، القاهرة –1372، ص.227

148- العقد الفريد، ج1، ص.7

149- سراج الملوك، ص223.

150- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص 33- 34. لم أجد تخريج حديث الرسول(صلى الله عليه وسلم) في كتب الأحاديث.

151- عيون الأخبار، ج1، ص.3

152- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص34.

153- الأحكام السلطانية، ص.30

154- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص 34. لم أجد تخريجاً لحديث الرسول(صلى الله عليه وسلم) في كتب الأحاديث.

155- ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج1،ص22.

156- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.35

157- سلوك المالك، ص.187

158- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.24

159- م.ن، ص.48

160- م.ن ، ص.36

161- سلوك المالك، ص.186

162- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص.70

163- م.ن، ص.41

164- م.ن، ص.41

165- م.ن، ص41- .42

166- م.ن، ص.42

167- م.ن، ص.42

168- م.ن، ص.42

169- سورة البقرة، الآية: 179.

170- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص43.

171- م.ن، ص44.

172- م.ن، ص44.

173- م.ن، ص51.

174- سورة البقرة، الآية: 216.

175- ابن الطَّقْطقى، الفخري، ص51.

المصادر

- القرآن الكريم

التكريتي، يحيى بن عدَّي(ت 364هـ/ 974م)

1- يحي بن عدَّي وتهذيب الأخلاق، تحقيق: جاد حاتم، دار المشرق، بيروت – 1985.

الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر(ت 255هـ/ 868م)

2- التاج في أخلاق الملوك، تحقيق: أحمد زكي باشا، 1914.

الحموي، ياقوت بن عبدالله(ت 626هـ/ 1228م)

3- معجم البلدان، دار الفكر، بيروت – لا.ت.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد(ت 808هـ/ 1405م)

4- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت – 1981.

ابن أبي الربيع، شهاب الدين أحمد بن محمد(ت 272هـ / 885م)

5- سلوك المالك في تدبير الممالك، تحقيق: ناجي التكريتي، ط2، بيروت – 1980.

السرخسي، محمد بن أبي سهل(ت 490هـ/ 1096م)

6- المبسوط ، دار المعرفة، بيروت – 1406.

الصابئ ، أبي الحسن هلال بن المحسن(ت 448هـ/ 1059م)

7- رسوم دار الخلافة، تحقيق: ميخائيل عواد، بغداد – 1964.

ابن أبي طالب، أبو الحسن علي(ت 41هـ/ 661م)

8- نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب(عليه السلام)، تقديم: السيد الشريف الرضي،ط1، مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر، قم – 2000.

الطرطوشي، أبي بكر محمد بن محمد(ت 520هـ/ 1126م)

9- سراج الملوك، ط1، مصر – 1935.

ابن الطِّقْطقى ، محمد بن علي(ت 709هـ/ 1309م)
10- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، بيروت – لا.ت.
ابن عبد ربه، أبي عمر أحمد بن محمد(ت 327هـ/ 938م)
11- العقد الفريد، ط1، مصر – 1913.
ابن قتيبة، أبي محمد عبدالله بن مسلم(ت 276هـ/ 889م)
12- عيون الأخبار، القاهرة – 1925.
القرطبي ، محمد بن أحمد بن أبي بكر(ت 671هـ/ 1272م)
13- تفسير القرطبي ، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، ط2، دار الشعب، القاهرة – 1372.
الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد(ت 450هـ/ 1058م)
14- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بغداد – 1989.

المراجع

الزركلي، خير الدين
1- الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، بيروت – 2002.
العزاوي، عباس
2- التعريف بالمؤرخين في عهد المغول والتركمان، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد – 1957.
3- تاريخ العراق بين إحتلالين، مطبعة بغداد – 1935.
كحالة، عمر رضا
4- معجم المؤلفين، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت – 1993.
ويبرت، رينهارت
5- التراث العربي الإسلامي المحقق(1960- 2000م)، ترجمة: عبدالله عبد الرحيم السوداني، بغداد – 2010.

Political thought in the Book of Arts Honorary Bowl to the son of Tqtqy "T 709 H / 1309 AD"

M. D. Enacting Hussein Mahimid
Department of History / College of Education for Girls
University of Baghdad

Summary

Collection Ibn al- Tqtqy in his book Emeritus of Arts Bowl and Islamic countries, between politics and ethics, as it included a set of tips and moral values related to the measure of political and submitted to the kings and princes, governors, urging them to be the bulk of their attention focused on the Arts, the Royal and the conduct of the past two and experiences to benefit from their achievements and avoid falling into the errors, emphasizing the reciprocal rights and duties between the king and his subjects investigated by application of solid foundation for managing the affairs of the country.